(8)

أزمـة العـراق...

غياب الضمانات في إدارة الدولة

❖

ضيف الملتقى

معالي الدكتور برهم صالح

نائب الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني

❖

■ 28 ايار 2013 ■

التقديم

مرحباً بالضيوف الكرام وبضيف الملتقى نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني الدكتور برهم صالح.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾

سماحة السّيد بحر العلوم، أصحاب السّماحة, الضيف الصّديق العزيز، أصحاب المعالي والسّيادة والسّعادة, الإخوة الأكاديميون المثقفون, الإعلاميون, سيّداتي وساداتي, سلامٌ من الله عليكم ورحمته وبركاته,

نحيّيكم أجمل تحيّةٍ ونلتقي وإياكم في لقاءٍ آخر من ملتقيات الثلاثاء الشهرية. وكما يحكم الفلك على بعض سنينه بالكبيسة، حكمت علينا

المناسبات أن نلتقيكم مرتِيْن هذا الشهر والسبب يعود إلى أنّ الثلاثاء القادم يصادف مناسبة استشهاد الإمام موسى الكاظم عليه السلام وسنكون جميعنا منشغلين بإحياء هذه المناسبة، لذلك آثرنا التّقديم وليس الترحيل فقد سئِمنا الترحيل.

توثيق الملتقى

وكما وعدناكم سابقاً بتوثيق هذه الملتقيات، صدقنا في وعدنا في المرّة الماضية وقدّمنا لكم ثلاث حلقاتٍ منها: حلقة السّيد عادل عبد المهدي وحلقة السّيد علي الأديب وحلقة الدكتور الجلبي. واليوم، سوف نستمكل حلقتَيْن أُخريَيْن للأستاذ حسين درويش العادلي إضافةً إلى حلقة الدّكتور الجعفري. أتمنى أن تكون هذه التوثيقات نافعةً للجميع من خلال القراءة المتأنية والتفاعل مع الأفكار التي وردت فيها لعلّنا نصل إلى شاطىء السلام من خلالها.

الازمة العراقية

ما زالت الأزمة العراقية تتفاعل وها هي تلقي بظلالها على مجلس النواب الذي تعطّل عملياً، لذلك نأمل أن تكون مبادرات الخير قادرةً على تفعيل الفصل التشريعي القادم وجعله أكثر حيويةً مما كان عليه. كما ويؤسفنا تردّي الوضع الأمني وتدهوره، فالعمليات الإرهابية التي ضربت بغداد يوم أمسٍ وأودت بحياة العشرات من الأبرياء وقبلها الأسبوع الماضي تُحَمِّل السياسيين العراقيين جميعهم مسؤوليةً كبيرة. وقد آن الأوان لأن يترفّعوا عن خلافاتهم ويقفوا صفاً واحداً من أجل مواجهة هذه الهجمة الإرهابية.

تفعيل الحوار

إنّ مهمة هذه الملتقيات هي تفعيل الحوار بين الشركاء وبين النّخب السياسية ومن ضمنها الشريك الكردي الذي ناضلنا معه ضد الاستبداد

والدكتاتورية ووضعنا أسُس العراق الجديد وسرنا بخطواتٍ جادّةٍ في هذا المجال ودائماً ما كان شريكاً في الحل. فهل نحن على العهد سائرون يا كاك برهم؟ نأمل كذلك.

ضيف الملتقى

سنطرح جميع هذه التساؤلات أمام ضيفنا العزيز الذي طالت غيبته عن بغداد "الحبيبة" كما يصفها، حيث وُجّهت الدّعوات له ولإخوانه في القيادات الكردية مرّاتٍ عدّة وفي كل مرّةٍ كان يجد من العذر ما يجعلنا ننتظر إلى أن آن الأوان ليتفضل علينا بهذا اللقاء. وينتمي ضيفنا العزيز إلى القيادات السياسية التي ساهمت مساهمةً فاعلةً في النضال ضدَّ الدكتاتورية وكان له دورٌ في السبعينيات والثمانينيات وكذلك في التسعينيات. استهواه العمل السياسي مع رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني أعاده الله إلى الوطن سالماً، فعمل معه ومثّل التّحالف الكردستاني في واشنطن ولندن. عرفه العراقيون بعد التغيير بشكلٍ قريبٍ فأُسندت إليه مواقع سياديةٌ قادها بجدارةٍ حيث كان نائباً لرئيس مجلس الوزراء في حكومة الدكتور علاوي ثم وزيراً للتخطيط في حكومة الجعفري ونائباً لرئيس الوزراء في العهد الأوّل للمالكي واختطفته أربيل ثانيةً في عام 2010 ليصبح رئيساً لوزراء الإقليم للمرة الثانية.

الانفتاح والاعتدال

لا أُريد الخوض في التّعريف بضيفنا ولكن دعوني أحدّد ثلاث ملامح أساسيةٍ لعلّها تكفي للتعريف به. امتاز الدكتور برهم صالح بثلاث ميزات: الأولى هي الانفتاح على الشرائح العراقية والوطنية بشكلٍ عام، والثانية هي الاعتدال في مواقفه السياسية، أمّا السّمة الثالثة والأهم فهي حرصه على الوحدة العربية الكردية التي آمن بها وعمل في سبيلها.

ولعلّ الجميع يتذكر مدّة 2007- 2008 وجولاته الميدانية، إذ كان يستهويه العمل الميداني في محافظات العراق المختلفة فينتقل في زياراته المكوكية من البصرة إلى نينوى والأنبار والنجف والناصرية كي يضع لبنات الأعمار في المحافظات وهذه الخطوة تُسَجَّل له بامتياز.

ولم يَحصر نشاطه في الإطار الحكومي فحسب، بل دخل أيضاً إلى صفوف المجتمع وخاصّةً الشباب من خلال منظماته الغير حكومية، إذ كان له دورٌ في تقديم مِنَح التّميز للطلبة المبدعين في مختلف الجامعات العراقية كجامعة الكوفة التي حضرت مرّةً احتفاليةً تكريمية فيها. غير أنّ إنجازه الأهم كان تأسيس الجامعة الأميركية في السليمانية التي تستضيف عشرات الطلبة من العرب لتصبح بذلك من المعالم العلمية في العراق اليوم.

الاتحاد العربي الكردي

نستضيف اليوم القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني الدّكتور برهم صالح. وعلى الرّغم من أنّنا نتحسس غياب السيد الرئيس الطالباني عن المشهد السياسي، يبقى أملنا كبيرٌ في قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني السياسية وفي قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني وعلى رأسها الرئيس مسعود البرزاني والأحزاب السياسية الأخرى في ملء الفراغ.

إننا نؤمن أنّ الاتحاد العربي الكردي هو حجر الزاوية في بناء العراق الجديد لذلك يأمل الجميع أن يرى في هذا التحالف المزيد من القدرة على إزالة الخلافات فيما بينهم. أمّا الآن، دعونا نستمع إلى كاك برهم في هذه الأمسية البغدادية ليحدّثنا عن أزمة العراق السياسية وعن آفاق الحل فأهلاً وسهلاً به.

القسم الأول
ادارة الصراع وتعدد الخيارات
المحاضرة

بدايةً أشكر أخي وصديقي الأستاذ الدكتور إبراهيم بحر العلوم على هذه الدعوه الكريمة وعلى كلماته اللّطيفة بحقي وبإذن الله سأكون عند حسن ظنّه وأتمنّى ألّا يطولَ انتظارُنا لرجوع مام جلال سالماً مُعافاً ليشاركنا النّدوة في المرّة القادمة.

حمّلني الدّكتور أبو عمار بوصفه وكلماته اللطيفة مسوؤليةً أكبر تجاهكم. وأتمنى أن تكون هذه المداخلة التى سأُقدّمها لكم صادقةً ومعبّرةً عمّا أؤمن به من القيم الأساسية لمشروعٍ وطنيٍّ يُخرِج هذا البلد من الأزمة التي نشهدها.

■ العراق يعيش دوّامةً مستدامةً من الأزمات

فى تقديري سيّداتي سادتي، إنّ العراق قد تجاوز حالة الأزمة إلى حالةٍ يمكن وصفها بأنها دوّامةٌ مستدامةٌ من أزماتٍ تلد أزماتٍ أعمق وأشّد خطورةً ووطأةً عن سابقاتها. وتشكل هذه الدّوامة حالةً خطرةً ومؤلمة. فعندما وصلت إلى بغداد يوم أمس وسمعت أصوات الانفجارات، تأكّدت أنّ عاصمتنا مُستباحة من الإرهابيين، وأنا أتألم عندما أرى هذه الأعداد الهائلة من الأبرياء تسقُط ضحيّة الإرهاب. من هُنا، أُذكّر نفسي وزملائي وأصدقائي من الطّبقة السياسية الحاكمة فى هذا البلد بأننا نتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع.

■ عقد على التغيير

مضى عقدٌ من الزّمنِ على إسقاط النّظام السّابق، عقدٌ مليءٌ بالسّجالات والنقاشات زامنتها إنجازاتٌ ليست بقليلةٍ من كتابة الدّستور إلى الانتخابات والمؤسسات، لكن يجب في المُقابل الاعتراف بأنّ هذا العقد شهد إخفاقاتٍ

خطيرةً لا يمكن لنا الاستهانة بتداعياتها على الوضع الحالي وعلى استقرار هذا البلد. فأنا أعتبر الذكرى العاشرة لسقوط النظام السابق لحظةً مهمةً ومناسبةً للوقوف عند الذات ومراجعتها وإعادة النّظر بجدّيةٍ إلى أدائنا كنخبةٍ سياسيةٍ حاكمةٍ ننتمي إليها في هذا البلد.

■ علينا تحمل مسؤولية الاخفاقات

في تقديري وبعد عشر سنوات على إسقاط النظام، لا يمكننا اعتبار كل مشاكلنا وإخفاقاتنا والدّوامة التي نمرّ بها نتائج لجرائم صدّام واستبداده وللمشاكل التي ورثناها عنه، كون الحكم السّابق نخبةً سياسيةً فاعلةً وحاكمةً في هذا البلد بل علينا أن نتحمّل قسطاً من المسؤولية ونتّجه لمعالجة هذه الأزمات.

■ العراق ساحة الصراع

مرةً أُخرى، يكون إرثُ التاريخِ ثقيلاً وله تداعياته مثل إشكاليات الدولة الحديثة التي وُجِدَت عُقب الحرب العالمية الأولى. ومن هذه الإشكاليات الانتماء القومي بين المواطنية والطائفية وغير ذلك من تسميات الجغرافيا السياسية في العراق. إنّ الجغرافيا السياسية معقدةٌ وتتأثّر كثيراً بمجريات الأمور في المنطقة. نعم، العراق بلدٌ محوريٌّ ومهمٌ ومؤثّرٌ في هذه المنطقة، لكنّه وبحكمه جزءاً منها، فهو يتأثّر بالتغيّرات الإقليمية بصورةٍ مباشرة وخاصةً في خضمِّ كل هذه التحولات والصّراع الكبير على مستقبلها. ما أريد قوله هو أنّه وعلى الرّغم من أنّ العراق لا يزال يتصدّر عناوين الأخبار ويحتلّ اهتمام السياسة الدولية، الصّراع الأكبر يكمن في مستقبله بوصفه عاملاً محدِّداً للتوازنات الإقليمية. نعم، لدينا أوضاعٌ وسياقاتٌ داخليةٌ لهذا الافتراض الذي يحصل في العراق لكن حتّى الآن يجب ألّا ننسى أنّ الصّراع الإقليمي والدولي على مستوى المنطقة يتمركز بشكلٍ كبير في العراق.

■ التّباين في فهم الدّستور وإدارة الدّولة

الجميعُ مهتّمٌ بالوضع السائد في العراق وبآفاقه. في عام 2003، سقط النّظام السّابق وتمكنّا بعد جهدٍ جهيدٍ من تبنّي دستورٍ ارتضيناه لأنفُسنا ليكون فيصلاً في مسألةِ الحكمِ والإدارة فى هذا البلد. ولكن أقول أيضاً بعد عشر سنواتٍ من تبنّي هذا الدّستور وقبوله من قِبَل أغلبية الشعب العراقي إنّ وجهات النظر حوله ما زالت تختلف، فكأنه بات معلّقاً من ناحية تفسير بنوده. لذلك وبغضّ النظر عن متن الدستور ونصوصه فإنّ المكوّنات العراقية، اجتماعيةً كانت أم سياسية، متباينةٌ في ترسيخ هذه البنود الدستورية مما عقّد الأمور أكثر. وعلى أرض الواقع، لم نستكمل بعد بناء المؤسسات القانونية والدستورية، بالتّالي لم تترسّخ بما فيه الكفاية من أجل وضع النصوص الدستورية في سياق فهمها القانوني الصحيح.

■ ثمن اختلافاتنا مزيدٌ من الدّماء البريئة

وفي هذا السّياق أقول وبكل صراحةٍ إنّ الوضع الحالي فى كردستان يثير جدلاً بين السّادة العراقيين، أقولُها من دون ترددٍ لأكون على بيّنةٍ من الأمر. إنّ الأكراد ليسوا مقتنعين بالوضع المتعلّق بهم وبما يملكون من حقوقٍ وإدارةٍ ذاتية. في المقابل، فإنّ الأغلبية السّاحقة من العرب في العراق يعتبرون أنّ ما هو موجودٌ في كردستان يتخطّى السّقف الدستورى والمقبول. بناءاً على ذلك، فإنّ بقاء الدّولة العراقية في هذا التباين يجسّد الحالة الموجودة بفهم الأمر حول الدستور.

وقد بدأت بالوضع الكردي كي لا أُتّهم بأنّني انتقائيٌ فى وصفي لهذه الحالة. ثمّة تفسيراتٌ نظريةٌ وعمليةٌ متباينةٌ في ما يتعلّق بإدارة الدولة التي بدأناها وفق الدستور، دولةٌ مبنيةٌ على مفاهيم الشراكة والتوافق بين المكوّنات السياسية والاجتماعية وقائمةٌ على أساسٍ ديمقراطيٍّ اتحاديٍّ وأُسُس توزيع

الصلاحيات ومشاركة الثروات. ربما لو كان الوضع مختلفاً في العراق لكانت هذه السّجالات استمرّت لمدةٍ طويلة حتى يتم التوصّل إلى فهمٍ المشتركات والتعايش معها. لكن واقع الأمر يختلف في العراق، فنحن كلّ يومٍ ندفع ثمن هذه الاختلافات بدماء الأبرياء وبعدم استقرارٍ يهدّد في الصّميم المشروع الذي أردناه مشروعاً وطنياً. ولا يكفي لنا أن نعتمد على الأسعار العالية للنفط لمدّةٍ أخرى كوسيلةٍ لتسويغ استمرار أزماتنا.

■ صعوبة التوصل لحلول جذرية

مرةً أخرى أقول إنّ هذا الوضع غير مقبولٍ. فأنا لا أرى أنّ الشيعى راضٍ عن هذا الوضع ولا حتّى السني أو الكُردي. وعلى الّرغم من الإنجازات التي حدثت في الحقبة الماضية والتي نعتزّ بها، فمن المتوقّع أن يكون التوصل إلى حلولٍ جذريةٍ خلال مدةٍ وجيزةٍ قادمةٍ صعباً، وربما يكون التّماسك في ما بيننا مطلوباً والسيطرة على الوضع بكل قوانا حتى الانتخابات القادمة ضرورياً في المرحلة الحالية لكي نرى الخريطة القادمة التي تمكّننا من الانطلاق نحو تلك الحلول الجذرية. لكن في الوقت عينه أقول والقلق يراودني، إنه ليس أمامنا من الوقت ما يسمح لنا بالانتظار طويلاً.

■ كردستان ليست بمنأى عمّا يجري في بغداد

ثمّة قضايا كبيرةٌ تحصل في المنطقة سواءً في سوريا أم في بلدانٍ أُخرى مجاورة تؤثّر علينا، فالعراق ليس بمنأى عمّا يجري في هذه المناطق ونحن لا نعيش على جزيرةٍ نائيةٍ ومعزولةٍ ما يدلّ على أنّ استحقاقاتٍ داخليةً وخارجيةً أمامنا. برأيي، وفي خضمّ الخلافات في الفترة الماضية بين الإقليم وبغداد، جرت بعض المحاولات الجيّدة من أجل تفادي تعميق الأزمة.

■ المشكلة عراقية بكل تفاصيلها

ثمّة تصورٌ متنامي في كردستان بأنه يتعذّر علينا قول إننّا موجودون في كردستان وأنّ أوضاعنا مستقرةٌ واقتصادنا مزدهرٌ وأنّنا بمنأى عمّا يجري في بغداد والحويجة وسوريا. وفي تقديري، إنّ الاهتمام بما يجري في بغداد وآفاق العملية السياسية والوضع السياسي شيءٌ حقيقيٌّ وأتمنى من خلال الزيارات الأخيرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم أن ننتهي إلى وضع لمساتٍ جدّيةٍ لحلّ هذه المشاكل. غير أنني على يقين من أنّ المشكلة ليست فقط بين الأكراد والعرب أو بين حكومة الإقليم وبغداد، بل هي أعمقُ من ذلك. إنّها مشكلةٌ عراقية، كما قلت، بكل تفاصيلها وأعماقها وأبعادها متمثّلةٌ بالتوافق والشراكة.

■ آفاق الحل

أريد أن أبيّن لكم أيضاً تصوراً للحل. إذا أردنا لهذا الكيان أن يبقى، على الحل أن يكون مبنياً على أساس تثبيت مبادئ المشاركة. وفي تقديري، ما زالت المكوّنات العراقية الأساسية ملتزمةٌ بالبقاء ضمن الوطن الواحد حتّى اليوم، لكن توجد اختلافاتٌ حقيقيةٌ حول كيفيّة إدارة هذا البلد وكيفيّة التّشارك في صلاحياته وفي صلاحيات الحكم فيه وفي موارده

■ خياران: امّا الحوار الوطني الجاد او البحث عن صيغةٍ أخرى

علينا أن نعود إلى روح الدّستور في ما يتعلق بمفاهيم الشراكة والتوافق والالتزام المتبادل بالمسؤولية والحقوق والامتيازات في الحكم بين المكوّنات العراقية وأن نجعل هذا الدستور حجر الأساس في بناء حوارٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ وصريح. كما وعلينا أيضاً أن ندخل في عمق المشاكل المتعلّقة بتفسير البنود الدّستورية لأنّه، وكما ذكرت سابقاً، ثمة تباينٌ جدّيٌّ في وجهات النّظر في ما يتعلّق بتفسير بعضٍ منها.

إذا لم نصل إلى قناعةٍ مشتركة في هذا الشأن، علينا الاعتراف بأنّ الصّيغة الحالية قد لا تؤدي بنا إلى ما هو مطلوبٌ في ما يخصّ العيش المشترك. لذلك، علينا القيام بما هو مطلوبٌ من أجل التّصارح معاً ووضع الأُسُس الحقيقية لتجاوز هذه الدّوامة التي تحدّثنا عنها.

■ التنمية الاقتصادية احد محاور الحل

لا يمكنني أن أتجاوز أهمية الّتنمية الاقتصادية بوصفها جزءاً مهماً ومحوراً أساسياً من محاور الحل في العراق لما في هذا البلد من إمكانياتٍ وموارد، ما يعطي الجميع أكثر من حاجتهم. ويُعتَبَر الاقتصاد الرَّيْعي والاعتماد الفردي على واردات النّفط من مكامن الخلل في الوضع الحالي في العراق. نريد اقتصاداً متنامياً وقادراً على تمكين الفرد العراقي من حماية نفسه وضمان الحياة الحُرّة الكريمة له ولعائلته ولن يتم ذلك من خلال الدّولة بل من خلال تقوية القطاع الخاص وإعادة النظر في بعض الأُسس التي تتحكّم بإدارة الموارد المالية للدولة.

■ تفعيل القطاع الخاص

قد تبدو رسالةُ الحلّ سهلةً، لكننا، أنا والعديد من زملائي، نعتقد أنّ هذه المشاكل ستبقى تمسّنا وتعترض طريقنا في ظلّ غياب التّفاهمات السّياسية حول كيفيّة إدارة الدولة. في كردستان، تمكّنا من تجاوز الكثير من مشاكلنا الاقتصادية وذلك من خلال تفعيل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الخاص، الأمر الذي كان ناجحاً إلى حدٍّ كبيرٍ ولكن كان له في الوقت عينه بعض الجوانب السّلبية.

وعلى بغداد ومحافظات الجنوب أن تستفيد من تجربتنا ومن نجاحاتنا في الاستثمار وحتّى من إخفاقاتنا في كردستان التي تساعدنا على التّطوّر. وقد قام

العديد منكم بزيارتنا في كردستان حيث رأيتم بأُمّ أعيُنِكم آفاق النّجاح الاقتصادي وتطوّر الخدمات والاستثمار.

■ الهمّ الاقتصادي في كردستان أصبح أكبر من الهمّ القومي

لا يزال الكُردي مُهتمّاً بملفاته السياسية وبأُطروحاته القومية، لكنّ الهمّ الاقتصادي أصبح أكبر لأن الفرد يجد مُتسعاً من المساحة لتحسين حياته وحياة عائلته. لذلك، علينا الاستفادة من هذا النموذج لنفيد من خلاله بغداد والمحافظات العراقية الأخرى.

تُعَدُّ تجربة كردستان إلى حدٍّ كبيرٍ تجربةً ناجحةً على الرّغم من إخفاقاتها ومشاكلها في الفساد والمحسوبية والمشاكل الأخرى التي تعرفونها جيداً ولست بصدد إخفائها. وأنا أدعو زملائي هنا في بغداد إلى أن ينظروا إلى كردستان على أنّها رصيدٌ للمشروع الوطني العراقي ولنجاح العراق وقوّته وليس العكس، إذ يوجد نوعٌ من الخوف في بعض الأوساط البغدادية وغير البغدادية من أن تكون هذه التجربة بعيدةً عن المشروع الوطني ومن أن تتعذّر إعادتها إلى البيت العراقي. لكن أنا أعتبر أنّنا إذا أحسنَّا التّعامل مع هذه التجربة الكردستانية وأجدنا احتضانها، سيستفيد العراق منها وستكون رصيداً للمشروع الوطني العراقي. في المقابل وفي السّياق نفسه، يظنّ البعض أنّ الأكراد القوميين يرَوْن في مشاكل العراق فرصةً للحركة القومية الكردية لتثبيت مطالبها عن كل جنبٍ وصوب. إنّ هذه النّظرة خاطئةٌ وفي تقديري فإنّ الأغلبية السّاحقة من الشعب الكردي لا ترى ذلك.

■ أوضاع كردستان مرتبطة بالعراق

إنّ الأغلبية السّاحقة من الشعب الكردي يتألّم جرّاء ما يجري في بغداد وديالي كما وأنّه يُدرك أنّ استقراره وازدهاره مرتبطان ارتباطاً وثيقاً باستقرار

الوضع في البصرة وفي بغداد. ويرى رجال الأعمال في السليمانية أنّ وضعهم مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً باستقرار وضع المواني في البصرة. إنّ هذا التّرابط حقيقيٌ وموجودٌ وفي الكثير من الأحيان، نحن من نكوّن السّاسة فنساهم في إقحام هذه المشاعر القومية هنا وهناك من أجل تمرير مشاريعنا ومفاهيمنا. لكن إلى الآن، والحمدُ لله، بإمكاني القول إنّ السياسيين لن يستطيعوا النّيل من إرادة العيش المشترك بين المكوّنات العراقية.

وعلى مرّ السنين، لم تتحوّل الخلافات بين بغداد وكردستان إلى حالة خلافٍ اجتماعيٍّ بين الأكراد والعرب كما في زمن النّظام السّابق وحتّى الآن. من الواضح أنّ هناك من يريد الوصول إلى هذه النّتيجة، لكنّ أملي كبيرٌ بتلك الكوكبة من المخلصين لهذا البلد الذين يعملون على جعل قضية التّماسك الاجتماعي في العراق حقيقةً واقعةً ومجسّدةً للمصلحة المشتركة وبعيدةً عن العواطف.

■ ثقوا بإنّ الحل في بغداد

أقول هذا الكلام عن كردستان ولا أستخف بحجم المشاكل بين بغداد والإقليم، لكنني أؤمن بوجود الإرادة الخيّرة التي تمكّنُنا من تجاوزها. لن يتم حل هذه الإشكاليات في أربيل أو في السليمانية، بل يكمُن الحلّ في مشروعٍ عراقي في بغداد التي تُعاني من مشكلة الحكم في العراق.

لن يتم حل المشكلة الكردية ومشكلة المناطق الغربية والاعتصامات من دون حوارٍ فنحن بحاجةٍ إلى حوارٍ وطنيٍّ صادقٍ وصريح مبنيٍّ على أساس الاستقراء الدّقيق للوضع الحالي. ومع الأسف الشديد، فإنّ الوضع الحالي غير مقبولٍ وغير قابلٍ للإدامة وقد آن الأوان، من أجل مصلحتنا والتزامنا بوطننا ومجتمعنا، أن نقدّم ما هو مطلوبٌ، ألا وهو الانطلاق إلى الحلول المبنية على حوارٍ وطنيٍّ صريحٍ بين المكوّنات العراقية نتحدث فيه بصراحةٍ عن رؤيتنا وتوجّهاتنا. وبإذن الله، سيكون هذا الحل وطنياً مبيناً على مشروعٍ ديمقراطيٍّ

اتحاديٍّ يجعل من المواطن العراقي، كُردياً كان أم عربياً، شيعياً أم سنياً، الأساس. كما وسيكون الفَيصل في مصلحته وفي تقديره وفي رؤيته للمستقبل.

أشكركم على حسن استماعكم وأنتظر منكم الأسئلة والملاحظات والانتقادات.

القسم الثاني
المداخلات والتعقيبات

❖ **الوزير الدّكتور عبد الكريم السامرائي: الحل في تحويل المحافظات إلى أقاليم بالتّراضي وبالتّصالح**

بسم الله الرّحمن الرّحيم، شكراً جزيلاً، لقد تكلّم الدّكتور برهم عن تجربة كردستان النّاجحة، وفي تقديري فإنّ أحد أسباب نجاح هذه التجربة هو وجود مشروع مصالحةٍ وطنيةٍ ناجحة. وقد أثبت هذا المشروع كفاءةً واضحةً بحيث استطاع المجتمع الكردي بعد عام 2003 أن ينسجم.

نحن نتكلّم عن مشاكلَ متعدّدة في العراق وصَفَها الدّكتور بأنّها متزايدة. فإذا قارنّا بين عام 2003 والوقت الرّاهن، نجد أنّ المشاكل متفاقمةٌ فعلاً لعدّة أسباب. لكنّ السّبب الأهم في تقديري هو عدم تطبيق مشروع مصالحةٍ وطنيةٍ حقيقيٍ وناجحٍ وعادل، بالإضافة إلى عدم تطبيق كل القوانين بشكلٍ متساوٍ على جميع أفراد الشعب العراقي. لا أريد الإطالة في هذا الشأن، لكن بعد أن رأينا عدم قدرتنا على تجاوز هذه المشاكل وعلى تطبيق القوانين بشكلٍ صحيحٍ وتشريع القوانين المطلوبة التي نصّ عليها الدستور والسيطرة على الوضع الأمني الذي يتدهور بشكلٍ كبيرٍ للأسف، أرى أنّ الحلّ اليوم يكمن في أن نجعل من كل محافظةٍ إقليماً بالتّراضي وبالتّصالح وأن وتأخذ المحافظة بدورها كل الصّلاحيات والامتيازات التي يتمتع بها الإقليم حتى نستطيع تجاوز هذه الأزمة وشكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور مهدي الحافظ: مشكلة النّفط وتصفية الطّائفية والمصالحة الوطنية قضايا يجب حسمها**

إنّها فرصةٌ طيبةٌ لنستذكر كيف كنا نتعاون في الأيام السابقة. وليست المشكلة مع كردستان مشكلة تآخٍ بين العرب والأكراد، فقد تبدّلت الأحوال الآن وبات العراق يواجه مشكلةً كبيرةً ألا وهي كيفيّة استمرار الوحدة الوطنية في البلد. إذا أردنا البحث في هذا الموضوع، علينا أن نقترب من المشاكل كافّة. أنا أعلم جيداً كما جميع الحاضرين بوجود حساسيةٍ نشأت في المدّة الأخيرة بسبب بعض الأمور التي لا تخفى على الدّكتور برهم صالح فثمّة مشكلةٌ اقتصاديةٌ ومشكلة كيفيّة التّوصل إلى النّتيجة النهائية. لماذا وقع خلافٌ مع الحكومة؟ لماذا جرت كل تلك الأمور المتتالية في هذا الصّدد؟ ما سبب تدخّل الشركات الأجنبية كطرفٍ مباشرٍ في أمورٍ يفترض بها أن تُحلّ في ما بيننا؟

إنّ هذه المشكلة كبيرةٌ في العراق. ولطالما رغبت بأن أعلم كيف تجري حسابات النفط في كردستان، فقد نوّه ديوان الرّقابة المالية بأنّ أمراً كهذا لا يتم بهذه البساطة كما نشب خلافٌ في الوزارة وفي مجلس الوزراء توصلوا بعده إلى نتيجةٍ مؤقتةٍ لم تحلّ المشكلة التي ما زالت قائمة. أريد أن أحذّر أصدقائي الأكراد والإخوان العرب جميعهم من أنّ هذه القضية إن لم تُحلّ بشكلٍ واضحٍ ستبقى المشكلة كبيرةٌ في المجتمع.

النقطة الثانية: إنّ قضية الطائفية قضيةٌ مهمةٌ في العراق وما زالت قويّةً ولا ينبغي الاستهانة بهذا الموضوع. فإذا تحدّثنا عمّا يجري في الأنبار والمحافظات الغربية، لا يمكننا أن ننكر أنّ جذور هذه المشاكل بدأت مع انتعاش الطّائفية في العراق. ولهذا السّبب، أعتقد أنّه إذا أردنا إقامة نظامٍ اتحاديٍّ ديمقراطيٍّ صحيح، علينا أولاً تصفية الطّائفية في العراق.

النّقطة الأخرى التي ذكرها الدكتور برهم صالح هي مسألة التّعاون سوياً

للوصول إلى حلّ، لكن كيف لنا أن نذكر موضوع المصالحة الوطنية؟ لم تتحقّق المصالحة الوطنية في العراق وأيّ كلامٍ آخر هو للدّعاية فقط. أمّا بالنّسبة إلى الشعب والعلاقة بين الجهات فلا مكان للمصالحة بل على العكس، هناك تباينٌ واضحٌ يحدث بشكلٍ خاطئٍ ما بين الفئات وبناء المؤسسات، كما وأنّ أغلب المؤسسات الموجودة في الدّولة الآن مبنيةٌ على أساسٍ طائفيٍّ وهذا الجيش المليوني الكبير شُكّل لسببٍ طائفي. سوف تتوصلون إلى حقائق مريعةٍ أكثر فهذه المشكلة كبيرةٌ بالنّسبة إلى العراق ولا يمكن لهذا البلد أن يتطور ولا للوحدة الوطنية أن تُستعار ما لم يتُم التّخلي عن فكرة الطّائفة الواحدة. إنّ تشكيلة البلاد مبنيّةٌ على الطّوائف في حين علينا الاستعانة بمبدأ بناء المؤسسات على أساس تكافؤ الفرص وليس على أساسٍ آخر. أشكر لك ملاحظاتك على الدّستور لأنه كان ولا يزال مشكلةً كبيرةً في العراق، شكراً جزيلاً.

❖ **الوزير د. نصار الربيعي: الدستور كُتِب بمعادلة جبريةٍ لا حسابية فهل المطلوب شراكة أم مشاركة؟**

نشكر الدّكتور على هذه المحاضرة، وفي البداية أرغب في التّعقيب على الدّستور. لاتكمُن المشكلة في كتابة الدّستور فأنا كنت أحد أعضاء لجنة كتابته، لكنّ المشكلة في آلية الكتابة. ما هي الآلية الحاكمة؟ تنصُّ هذه الآلية على أنّه وإن لم تتمّ الموافقة على الدّستور من قِبل ثلاث مُحافظاتٍ فقط، يُرفَضُ الدّستور برُمّته. لذلك، لا بُدّ من توافق المكوّنات الأساسية الثلاث كي يتُمّ تثبيت الدّستور على ضوئها. غير أنّني لا أتوقّع تحقيق هذا الأمر مما سيؤدّي إلى فشل الجمعية الوطنية العاشرة في كتابة مثل هكذا الدّستور.

لذلك، عقدتُ مؤتمراً صحفياً بعد الإنتهاء من كتابة الدستور وأشرت إلى إنّ الدّستور كُتِب بمعادلةٍ جبريةٍ وليس حسابية وبمعادلة أرقامٍ ورموز من الممكن لها أن تُستَنطقَ باختلاف الزمان والمكان واختلاف الجهات المتعدّدة

وأن تُعتَبر كل تفسيراتها صحيحة. حتّى الآن، كانت هذه المُماطلة ضرورية مع استمرار الإحتلال، كما وأنّ الدّستور في العراق لم يُعَدّل بعد لأنه سيُرفض من قبل ثلاث محافظات حاضرة سواء كانت مُحافظات شيعية أم سُنية أم كُردية.

إنّ مشكلة العراق هي مُشكلةُ توتّر سياسي وليست مُشكلة طائفية تماماً كما هو الوضع اليوم في مصر وتونس والجزائر وليبيا. وعلى الرّغم من أن بلدنا قد عانى من بعض الصّراعات المذهبية والطّائفية حتى بالنّسبة إلى إقليم كردستان، فمع الوقت قد تمّ حلّ هذه المشاكل.

هناك فارقان أساسيان مع تجربة الإقليم. الفارق الأوّل يكمن في أنّ تجربة الإخوة فيه قد بدأت في 1991، أمّا الفارق الثاني هو أن الإقليم لم يُدمّر بالكامل في 2003. بالمقابل، تمّ تدمير العراق بأكمله ولم يستطيعوا حتّى الآن إعادة بنائه، حيث أن الأضرار لم تقتصر على إسقاط الحكومة في 2003 فحسب لا بل انهارت الدّولة بكامل مؤسّساتها.

أمّا بالنّسبة إلى الشراكة يُطرح السؤال التّالي: هل هي شراكة أم مشاركة في الحكم؟ فنحن نتحكّم بالدّستور وفي الوقت نفسه نريد شراكة، غير أنّه هناك فرقٌ بين عملية الشراكة والمشاركة. بالنّسبة للشراكة، فلا استثناء في القرار فيها. إن وافق الجميع، أُقِرّ القرار، تماماً مثل الأمّة العربية التّي حتّى الآن لم تستطع التّوصّل إلى قرارٍ صائب في ما يخصّ المنطقة. وإن قارنّا بين عدد المؤتمرات التي تُعقَد والأراضي المُحتلة لوجدنا أنّ العلاقة طردية فكُلّما عُقِدَ مؤتمرٌ احتُلّت أراضٍ أكثر. وسؤالي لحضرة الدكتور برهم صالح هو: إنّ الشراكة هي دكتاتورية الأقلية ومخالِفة للدّستور أمّا المشاركة مطلوبة فكيف نوفّق بينهم؟ شكراً جزيلاً.

تعقيب الضيف: أتحسّس أصداءً للتّجربة الماضية فالأمن لا يوفّرُ بالسّلاح

إنّ الأسئلة مهمةٌ برأيي، فإحدى تجليّات الأزمة الحالية في العراق هو

الجيش المليوني ومع هذا لا يوجد أمن، فمن دون وجود حلٍّ سياسيٍّ اجتماعيٍّ لن يفيد هذا الجيش الوطن بشيء. وأخشى القول إنّنا نرى أصداءً لتجربتنا الماضية، فالأمن لا يكون بالسّلاح ورجالات الأمن والعسكر فقط وإنما هو بحاجةٍ إلى بيئةٍ سياسيةٍ مساندة.

◄ بعد سنواتِ قتالٍ في كردستان اكتشفنا ألاّ طريق إلاّ من خلال التّفاهم وقبول الآخر.

كانت كردستان تفتقر إلى الأمن بسبب الاقتتال الدّاخلي بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الدّيمقراطي الكردستاني. وأقول لزملائي في كردستان أحياناً إننا عندما نأتي إلى بغداد نُعطي توجيهاتٍ أو رؤى فضفاضة، لكننا مررنا بالتّجربة نفسها واكتشفنا بعد مشاكل كثيرةٍ ودماءٍ أُريقت بألّا طريقَ لنا إلّا من خلال التّفاهم وقبول الآخر.

◄ تجربة الاقليم ناجحة وأحد اسبابها غياب الدّولة البيروقراطية

حتّى اليوم، ومع كل النّجاحات التي تحقّقت في كردستان، ما زالت المشاكل السّياسية غير قليلة، لكننا تعلّمنا إلى حدٍّ كبيرٍ أنّ لا طرف يستطيع إلغاء الآخر في مثل هذه المعادلات. وعلى الرّغم من أنّ الأكراد ينتمون إلى مذهبٍ واحدٍ وقوميةٍ واحدةٍ، فقد أُلزِموا بالقبول بتوصيفاتٍ وصياغاتٍ غير مثاليةٍ لكنّها كانت أفضل من العودة إلى حالات الاحتراب وهذا هو المطلوب في غياب دولة المؤسسات القادرة على حلّ المشاكل وفضّها. برأيي، فإنّ تجربة الإقليم ناجحةٌ وأحد أسباب نجاحها هو غياب الدّولة البيروقراطية القويّة.

◄ سيطرة الحكومة على مفاصل الاقتصاد هي إحدى أهم المشاكل

لقد عملتُ في حكومتَيْ بغداد وكردستان، وكانت قوّة البيروقراطية

العراقية التي تمنع الإصلاحات الحقيقية خصوصاً في الاقتصاد إحدى مشاكلي في بغداد، كما يتذكّر زملائي في الحكومة والحكومات السّابقة. إنّ هذه الأموال التي تدرُّ على الخزينة العامة لا تُلزِم الحكومة على الإقدام على الإصلاحات الحقيقية لأنّ المال جاهزٌ دائماً ويتمّ إنفاقه لحلّ المشاكل. إنّنا نعتقد أنّ الحكومة الاتحادية غير قادرةٍ على حلّ المشاكل بدون تمكين القطاع الخاص، فلا يمكِن للبلد أن ينهض من دونه وهذه نقطةٌ مهمّة. أمّا أن تلتزم الحكومة بالسّيطرة على مفاصل الاقتصاد ومفاصل الحياة العامّة فهذا أحد أسباب المشكلة في العراق.

أرجو ألّا تُفَهَم المشكلة على أنّها بين إقليم كردستان وبغداد أو بين السّنة والحكومة. أعتقدُ أنّ أهلي في السماوة وفي البصرة يشكون الكثير ويعانون من كيفيّة إدارة الموارد وإدارة الملفّات المختلفة في الحكومة.

◄ الدّيمقراطية تعني حماية الأقليّة

إنّ هذه الحلول مطلوبةٌ في كل المكوّنات العراقية، وبالنسبة إلى قضية الشراكة والمشاركة فاللّغة العربية ومفرداتها تعطي دلالاتٍ مختلفة. ولا تعني الدّيمقراطية دكتاتورية الأقلية أو دكتاتورية الأغلبية بل تعني حماية الأقليّة. ومما لا شكّ فيه أنّ هناك أغلبيةً سياسيةً في هذا المجتمع يجب أن تُحتَرم ولها استحقاقها، لكن تعني الدّيمقراطية في جوهرها حماية الأقليّة بعيداً عن التّوصيفات الفكرية الفلسفية لهذه المسائل.

◄ لدينا مشاكل تحتاج إلى حلولٍ فإمّا التناحر أو الحوار الجاد

لدينا مشكلةٌ بحاجةٍ إلى حلول. ويكون الحل إمّا بالتّناحر الذي سيدفع ثمنه الجميع، أو بالعودة إلى طاولة الحوار. حوارٌ صريحٌ جداً يبدأ بالإقرار بوجود مشكلةٍ حقيقةٍ بحاجةٍ إلى حلولٍ جذريةٍ تُناقَش فيها كل التّفسيرات

والتّباينات حول هذه النّصوص الدّستورية. في النهاية، قد يتضمّن الدّستور الضمانات المتعلّقة بتعديله إضافةً إلى إشاراتٍ واضحةٍ عن ضماناتٍ مطلوبةٍ للمكونات العراقية المختلفة. لكن على ضوء التجربة التي حصلت خلال السّنوات العشر الماضية، برأيي أنّ الحال مؤاتٍ لحوارٍ جدّيٍّ وصادقٍ لمعرفة كيف لنا أن نتعايش معاً وكيف لنا أن نخرج من هذه الدّوامة.

علينا البحث عن ضماناتٍ كي لا يعود المشروع الطّائفي حاكماً في العراق

في ما يتعلق بالطّائفية والتّمايز القومي هناك مشاكل موجودةٌ مع بناة الدولة الحديثة في العراق. الكل ينفي وجود الطّائفية السّياسية لفظاً وإعلاناً في حياة الدّولة العراقية، غير أنّنا إذا قرأنا مذكّرات ساطع الحصري سنرى كيف أسّس لنظامٍ تربويٍّ طائفيٍّ يضطهد الشيعة والأكراد، إضافةً إلى ما جرى بعد عام 1958، انتهاءً بالبعث، وما جرى من حروب إبادةٍ وغيرها. لذلك، من ينكر وجود هذه الحالة المتأصّلة في وجدان الإنسان العراقي بتصوّري يكون مخطئاً. فلنقرّ بالتّمايزات الموجودة في هذا المجتمع كي نتمكّن من تجاوزها. أنا كرديٌّ أعتزّ بكرديّتي، لكن في تقديري إنّ إقرار الحقوق الكردية منذ عام 2003 ضِمن الدّستور لن يؤدي إلى تشجيع المغالاة الكردية بل سيوفّر اندماج الأكراد في المشروع الوطني.

يتطلّب تجاوز هذه الطّائفية السّياسية التي تحكّمت بمفاصل مختلفةٍ من الحياة السّياسية العراقية قبل نشوء الدّولة الحالية عام 1929 وما بعدها، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ضماناتٍ كي لا تتكرّر. ما يجري في المنطقة وفي سوريا مقلقٌ لنا ومقلقٌ لي كمواطن عراقيٍّ وكرديٍّ وكإنسانٍ ديمقراطيٍّ توّاقٍ إلى أن يكون في بلدي العراق نظامٌ ديمقراطي. لذلك، علينا أن نحطاط من هذا الموج الجارف الآتي إلينا من دول الجوار ليس فقط من خلال التّمني بل بواسطة معالجاتٍ وضماناتٍ كي لا يكون المشروع الطّائفي هو الأساس في هذا البلد.

◄ الوحدة الوطنية في خطرٍ من دون معالجة النّفط وتوزيع الواردات النّفطية

لا يمكن الحديث عن النّفط بثقةٍ بوجود الدّكتور إبراهيم وهو خبيرٌ في هذا المجال لكن يمكن القول إنّ خلافاً جديّاً واقعٌ حول النّفط. يختلف تفسيرنا لبعض النصوص الدستورية عن تفسير قسمٍ من الإخوة في بغداد، لكنّ تركيز الخلاف بين الإقليم وبغداد حول قضية النفط يؤدّي إلى تجاهل القضيّة الأساسية، ألا وهي إدارة الملف النّفطي في العراق.

كنتُ رئيساً للجنة النّفط والغاز في حكومة المالكي الأولى وقد تباحثنا كثيراً مع الدّكتور إبراهيم والإخوة الآخرين حول الموضوع. برأيي، وبعد عشر سنواتٍ من سقوط النّظام المباد، وبسبب الاهتمام الدّولي الكبير بالوضع العراقي، كان من المفترض أن يكون الإنتاج النفطي العراقي ومستويات التّصدير أضعاف ما هو موجودٌ اليوم لأنّ العراق بحاجةٍ إلى هذه الواردات. إنّنا ننسى ونتجاهل الإخفاق الكبير في إدارة القطاع النفطي في بغداد.

وفي كردستان، لدينا سياسةٌ نعتقد أنّها مبنيّةٌ على الدستور، لكنّنا لم نكُن ننتج برميلاً من النّفط في المناطق الخاضعة لإدارة الإقليم قبل التّغيير. وبعد سنةٍ من الآن، ربما سيكون الإنتاج النّفطي في كردستان مليون برميلٍ يومياً. برأيي، لو كنت وزيراً للنّفط لرأيت في هذه القفزة الإنتاجية نجاحاً للعراق ولأتيت بكردستان إلى بغداد أو ذهبت إلى أربيل للتّفاهم حول كيفيّة جعل هذا التّطور رصيداً لتعزيز موارد العراق وتأمينها بدلاً من أن يتحوّل إلى مشكلة.

والذي تفضّلتَ به في ما يتعلّق بالحسابات شيءٌ مشروع. عندما كنت في رئاسة حكومة الإقليم، أتيت إلى بغداد واتّفقنا مع وزارة النّفط بحضور دولة الرّئيس المالكي على سياق تصدير النّفط من خلال الأنبوب العراقي ودفع مستحقات الشركات. كما وأتى رئيس حكومة الإقليم الأخ نيجرفان برزاني إلى بغداد قبل مدّةٍ وأكّد الإتفاق نفسه. برأيي، في أوضاعٍ أفضل مما نحن عليه اليوم، تكون قضيّة الحاسبات والمتعلّقات شيئاً بسيطاً وليس مستحيلاً خصوصاً

وأنّنا نتعامل مع شركاتٍ كبرى في الإنتاج النّفطي (أكسون موبيل وشل) إضافةً إلى شركاتٍ أخرى مهمة.

وأذكُر في هذا السّياق أيضاً أنّه في الأيام الأولى للخلاف النّفطي بين بغداد والإقليم كانت الشركات المستثمرة في الإقليم من المستوى الثالث والرّابع من حيث الأهمية. أمّا اليوم، فكل الشركات الكبرى في العالم من أكسون موبيل إلى شيفرون إلى توتال تجدها عاملةً في كردستان. ليس على ذلك أن يشكّل خطراً على العراق، ولو كنت مكان أخي وزير النّفط لنظرت إلى الأمر كفرصة، فأكسون موبيل موجودةٌ في الجنوب كما في كردستان. علينا النّظر إلى أكسون موبيل كوسيلةٍ لتوحيد السّياسة النّفطية والانتهاء من هذه الحالة.

كنت في ضيافة دولة رئيس الوزراء نوري المالكي يوم أمس. بحثنا في هذه المسائل وأكّد على ضرورة الطّلب من الكتل السّياسية المُضي بتشريع قانون النّفط والغاز والانتهاء من هذه الحالة. إذا لم نتمكّن من حل مشكلة النّفط وتوزيع الواردات النّفطية بالشكل المطلوب، سيتشكّل خطرٌ جدّيٌّ على الوحدة الوطنيّة العراقية.

المداخلات والتعقيبات

❖ **الكاتب حسين درويش العادلي: العراق بعد 2003 عنوان الدّولة الفاشلة لغياب الكتلة التّاريخية القادرة على البناء**

السّلام عليكم جميعاً، أنطلق من عبارة الدّكتور صالح بعد عشر سنوات من التّغيير وسقوط الديكتاتور الأكبر صدام حسين، حيث قال في النص: "نحن بحاجةٍ إلى حوارٍ وطنيٍّ شاملٍ لإنتاج الحلول". كتبتُ العبارة نفسها بعد عشر سنواتٍ من صولات وجولات الدّولة العراقية وإنتاجها للدّستور ولحكوماتٍ وأنظمةٍ وقوانين. تلجأ النّخب السّياسية اليوم، بعد عشر سنواتٍ،

إلى الدّعوة إلى مؤتمرٍ وليس إلى إنعقاد المؤتمر، على أمل أن تدعا إليه. أليس في ذلك مبالغةٌ يا دكتور؟ صراحة، نحن نواجه فشلاً، فكل البناءات التي بنيناها خاطئةٌ وغير قابلةٍ لإنتاج الحل. وأصبحت هي المشكلة، فقد بتنا بحاجة، بعد عشر سنوات، إلى مؤتمرٍ وطنيٍّ لحل المشكلات القائمة. لا أريد إطالة الحديث، لكن يومياً تستمتع الطبقات السياسية بألذّ المأكولات وأجمل السهرات في وقتٍ تُقتلُ فيه أكثر من 500 عائلةٍ عراقية.

أنا أرى أنّ العراق دولةٌ فاشلة، إذ نحرت الدّولة وانتحرت عام 2003 على أيدي دكتاتوريةٍ مستبدّة. يُعتبر العراق منذ عام 2003 حتّى اليوم عنوان الدّولة الفاشلة. وإن سألت عن سبب الفشل أجد أنّ أغلب النّخبة السّياسية دون تعميمٍ نُخبةٌ فاشلة، فمن ينتج الفشل فاشلٌ ومن ينتج النّجاح هم قلّة. يا سيدي، بعد عشر سنواتٍ من التّجربة، هل لدينا كتلةٌ تاريخيةٌ اليوم تعيد بناء الوطن؟ بالطّبع لا. أنا أرى أنّ مشكلتنا تُحلّ في الكتلة التاريخية (كتلةٌ كرديةٌ سنيةٌ شيعيةٌ من كل مكوّنات العراق) التي تجلس وتحسب وتدفع مشروع الدّولة على الطريق الصحيح. هل العلاقة بين بغداد والإقليم علاقةٌ فيدراليةٌ أم كونفدراليةٌ غير معلنة؟ لماذا الاختباء وراء العناوين؟ أنا أدعو إلى أن تكون العلاقة فيدراليةً عربيةً كرديةً بعنوان الفيدرالية لا تستبطن الكونفدرالية، وأن يستقطب المركز الفيدرالية واللّامركزية. كيف نحل مشاكلنا الدّستورية إذاً؟ شكراً جزيلاً.

❖ **الشيخ سامي عزاره المعجون: المطلوب وحدة الصّف لمواجهة الإرهاب**

بسم الله الرّحمن الرّحيم، أشكر فخامة الأستاذ صديقنا وحبيبنا الدّكتور برهم صالح على الكلمة التي طرحها وهو مناضلٌ قديمٌ رافقناه في حقبةٍ سلبيةٍ من التّاريخ العراقي في طريق النّضال المتواضع. أمّا الآن فنحن نمرّ بفترةٍ استثنائيةٍ من تاريخ العراق الحديث. هذه الحقبة تستوجب على كل مواطن عراقي أن يدعو إلى وحدة الصّف العراقي بكل مكوّناته القومية والدينية. وينمّ

تاريخ العراق عن تشابكٍ وتلاحمٍ بين فئاته الإسلامية السّنية والشيعية فقد حاربت المستعمر سويّاً في عام 1914 مع الأكراد، وفي عام 1920، تضافرت جهود السّنة والشيعة للحصول على الاستقلال الوطني، حتى في 1942 عندما حصلت الانتفاضة ضد الانكليز وتشاركت رؤى السّنة والشيعة والأكراد في ما يتعلّق بالإصلاح. لا أريد الخوض في إصلاح العملية السّياسية بالشكل الذي يرسم خريطة طريقٍ للحكم، لكنّنا نمرّ الآن بحقبةٍ استثنائيةٍ ولدينا عدوٌ مشتركٌ للسّنة والشيعة والأكراد ولكافّة فئات الشعب العراقي ألا وهو الإرهاب وهو النّقطة الأساسية في العراق. وأعتقد أنّه يجب تضافر الجهود بين صفوف الشعب العراقي للوحدة ضدّ الإرهاب وأطلب من الإخوة الأكراد التي تربطني بهم علاقةٌ خاصّةٌ كما يشهد بها فخامة الأخ برهم صالح أن نكافح الإرهاب الذي يستوجب وحدة الصّف وأن نترك جميع مطالبات الإخوة التي تتعلّق بتطبيق الدّستور من حيث الحقوق والواجبات والالتزام بها. في هذه الحقبة التي نمرّ بها اليوم، أعتبر أنّ وحدة الصّف تكليفٌ شرعيٌّ في ذمّة كلّ مواطنٍ عراقي، لذلك أطلب من الأخ برهم صالح والإخوة الأكراد أن يخفّفوا من الضّغوط في المطالبة بالحقوق الواردة في الدّستور لحين استتباب الأمن ومحاربة الإرهاب ومن ثمّ نعود إلى تسوية الحقوق والواجبات. شكراً لكم والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❖ **النائب د. حنان الفتلاوي: تهديد الأكراد بالاستقلال والانفصال هل هو وهمي أم حقيقي؟**

تحيّةٌ واحترامٌ للجميع وكبير احترامي للدّكتور برهم صالح وأشكره على الرّؤية التي تفضّل بها. كانت أنفاسه العراقية حقيقةً واضحةً وجليّةً ونشكره شكراً كبيراً عليها.

يجول في خاطري سؤالٌ يردّده الكثير من العراقيين حول شركائنا الأكراد الذين عملوا وكتبوا معنا الدّستور بإرادةٍ كاملةٍ من دون أن يُجبَروا على ذلك

ودخلوا في الدّولة الجديدة من دون أن يجبرهم أحدٌ وبالمُقابل باتوا يُنادون يومياً بتأسيس دولةٍ كرديةٍ مستقلّةٍ وبحقّ تقرير المصير والانفصال.

سؤالي موجّهٌ إلى الدّكتور برهم صالح وهو: هل هذه المطالب حقيقيةٌ أم أنّها مطالبٌ إعلاميةٌ فقط؟ إن كانت إعلامية، فهل هي للتّهديد فقط أم للحصول على مكاسب؟ وإن كانت حقيقية، فهل ستتحقّق اليوم أم غداً أم بعد خمس سنوات أم عشر سنوات؟ إن كانت ستتحقّق، فمن حقّي ومن حق ابن الجنوب، الشريك الآخر الذي لطالما أعطى الإقليم وما زال يعطي عن طيب خاطرٍ، أن نسأل، لأن الكردي كابن العراق العربي يشاركه في موارده ويبني الإقليم وتبنّى محافظاتنا الأخرى. لطالما أعطينا وسنبقى نعطي عن طيب خاطرٍ ولكن يستفزّنا أن نسمع هذه الدّعوات وبالتّالي نتساءل لماذا نعطي إن كان الإقليم سينفصل؟ لماذا يبنى الإقليم "برأسنا" كما يقال؟ أتمنى أن تكون الحقيقة إجابةً شافيةً لأننا حين نسأل إخواننا الأكراد يجيبون بأنّهم أتوا وكتبوا الدّستور بكامل إرادتهم فما من حقٍ لنا أن نهددهم كونهم شركاء وليسوا أعداء. وشكراً.

◄ تعقيبُ الضّيف: كي لا يتحوّل العراق إلى دولةٍ فاشلةٍ علينا بحوارٍ وطني جاد

إنّ الأسئلة مهمّةٌ جداً بالطّبع وسأبدأ من سؤال الحوار الوطني الجريء. بتقديري، ثمّة حواراتٌ ونقاشاتٌ متعلّقةٌ بإدارة الأزمات الحالية، ولكننا بحاجةٍ إلى حوارٍ وطنيٍّ جريءٍ وصادقٍ حول المقدّمات التي أوصلتنا إلى هذه الحالة التي نحن فيها. ما أقصده هو قضيّة التّفاصيل والمفردات للأزمات الحالية كما وعلينا الاتفاق على تشخيص الوضع الرّاهن بأنّه دوّامةٌ مستدامةٌ من أزماتٍ تلد أزماتٍ أعمق وقد آن لنا أن نخرج من هذه الدّوامة. لذلك، فنحن بحاجةٍ إلى مناقشة الأسس والمقدّمات التي أودت بنا إلى تلك الحالة، وهذا ما قصدت به التّوصيفات التي تفضّلت بها عزيزي أستاذ حسين. يواجه العراق اليوم

تحدّياتٍ كبيرةً كما ثمّة إخفاقاتٌ خطيرةٌ في هذه الدّولة وكي لا يتحول العراق إلى دولةٍ فاشلةٍ كما تفضّلت فنحن بحاجةٍ إلى هذا الحوار لتقويم المسار. في تقديري كَكُرديٍّ يعتزّ بكرديته، أتطلع إلى دولةٍ كرديةٍ يوماً ما بإذن الله. إنّ المشروع الوطني مهمٌ للأكراد وللشيعة وللسنة ولكل المكونات العراقية وهو برأيي قادرٌ على تلبية طموح ورؤى هذه المكوّنات.

◄ الكردي كالعربي يتطلع الى الدّولة الكردية

بالعودة إلى ما تفضّلت به السّيدة حنان الفتلاوي في ما يخصّ قضية حق تقرير المصير، ولأكون صريحاً ودقيقاً معكم يا أهلي في بغداد، فإنّ الكردي كالعربي يتطلّع في قلبه إلى الدّولة الكردية وأيّ كرديٍّ يقول لك غير ذلك لا يصدق القول. هذا حقٌ مشروعٌ وليس بمثابة مزايدةٍ أو تكابرٍ على أهلنا في بقية أنحاء العراق. إنّ الأكراد ظُلِموا على مدى القرن العشرين وكان لكل القوميات في هذه المنطقة الحق بتشكيل دولتهم تماماً كالشعب الفلسطيني الذي سُلب هذا الحق. إنّ الكردي والعربي وغيرهما من شعوب العالم متعاطفون مع حق الشعب الفلسطيني في تشكيل كيانه، فأخي العربي مكتوٍ بنار الاستبداد والظّلم القومي والاستعمار. لذلك، يجب ألّا يُستكثر على الكردي هذا التّطلع في قلبه وألّا يُنظر إلى هذه المطالبات والدّعوات على أنّها استفزاز.

◄ كركوك ادامت العراق لعقودٍ فهل لنا أن نقول إنّ كردستان اعالت العراق؟

دكتورة حنان، أرجو منك أن تتقبّلي أنّ للكردي الحقّ في أن يدعو إلى دولةٍ كرديةٍ وله أن يتطلّع إلى عَلَم دولته المستقلّة يرفرف في أروقة الأمم المتحدة. برأيي، هذا شعورٌ إنسانيٌّ وطبيعي. كما وأنني أختلف معك حول التّوصيف القائل بأنّ ابن الجنوب يعطي للشمال وأنّه لم يأخذ من ثرواته. ربّما حتّى هذا اليوم، ما زال أهالي العمارة يعانون على الرّغم من كل الثّروات

النّفطية الموجودة في محافظتهم والإنتاج الكبير للنفط. سمعت لاحقاً أنّ هناك تحسنٌ رغم أنّني في المدّة الأخيرة لم أزر العمارة بل زرت الناصرية والسماوة والبصرة وغيرها، فربّما لم يستفد أهل الجنوب بشكلٍ عامٍّ من هذه الثروات.

أعتبر كركوك جزءاً من كردستان وقد يختلف معي أخي العربي وأخي التّركماني حول توصيفي لحالة كركوك، لكن كانت هي التي أدامت الدولة العراقية على مدى عقودٍ من الزمن بإنتاجها النّفطي. فهل لي أن أقول إنّ أهل كردستان قد دفعوا لغيرهم من أهل البلاد؟ إنّ هذا المنطق خاطئٌ برأيي وإذا أردنا أن نعيش في هذا البلد معاً يجب أن ننظر إلى المسائل بشكلٍ مختلف.

◄ سينتهي المشروع الوطني اذا دخلنا في هكذا سجال

لأكون واضحاً جداً في هذا الموضوع، فالنفط ثروةٌ عراقيةٌ لكل الشعب العراقي وإذا أردنا أن نعيش في هذا البلد معاً فلدينا اتفاقٌ مع الحكومة الاتحادية حول تصدير النّفط ودفع مستحقّات الشركات. إذا نظرت إلى الميزانية العراقية، هناك أموالٌ مرصودةٌ للاستثمار في القطاع النّفطي وتطوير الحقول النّفطية لم تُدفَع منها استحقاقات الشركات العاملة في كردستان لذلك توقّف النّفط في النّهاية. هناك مسألةٌ حسابية، وهذا أمرٌ مشروعٌ كما تفضّل الدّكتور الحافظ لأن كل برميل نفطٍ يُنتَج هو ملكٌ للشعب العراقي ما دمنا نعيش في هذا البلد معاً. علينا ألّا نستكثر على بعضنا البعض ويجب أن تُبعد طروحاتنا عن هذا المنطق، وكأنّ الأموال تأخَذُ من الخزينة المركزية منّة. إنّها خزينة الشعب العراقي بأكراده وعربه ويترتّب عليها واجباتٌ وحقوقٌ لذلك أرجو ألّا ندخل في هذه المتاهات.

أقول للأخت حنان وللسّادة الحضور مرّةً أخرى إنّ النّفط ثروةٌ لكل الشعب العراقي ومن المُستحسن أن نتفادى الدّخول في الجدال المتعلق بالحصص النّفطية وإلّا انتهى المشروع الوطني العراقي. أرجو أن نعالج

موضوع النّفط بسرعةٍ وأن نؤكّد على أنّ النّفط إمّا يفرّقنا تفريقاً لا عودة فيه وإمّا يجمعنا على كلمةٍ سواء، ألا وهي كلمة المشروع الوطني. وبقناعةٍ أقول لكِ يا ست حنان مع كل الذي تفضّلت به حول حلم الدّولة الكردية وحق تقرير المصير، إنّ الشعب الكردي والغالبية العظمى منه يرى في العراق الدّيمقراطي الاتحادي آفاقاً رحبةً مُطَمْئِنَةً تعطيه حقوقه الوطنية القومية، ولكن في نفس الوقت هو جزءٌ من دولةٍ ديمقراطيةٍ ناهضةٍ واعدة. وبدون ترددٍ أقول أيضاً، وأرجو ألّا يُحسَب عليّ هذا الحديث سلباً، منذ عشر سنوات، لو قارنتِ الأداء الكردي بغيره من المكوّنات السّياسية، ستجدين التزاماً كردياً بالمشروع الوطني العراقي أكبر بكثيرٍ من التزام المكوّنات السّياسية الأخرى.

علينا ألّا ننسى يا ست حنان أنّ البيشمركة الذين يصوّرهم البعض أحياناً على أنّهم خطرٌ على الوحدة العراقية، قد جاؤوا إلى شوارع بغداد للدّفاع عن أهلنا العراقيين. علينا ألّا ننسى أنّ المصلحة الحقيقية للأكراد في العراق، بعيداً عن الشعارات والعموميات، تكمن في استقرار البصرة، وفي توسيع المشروع الوطني العراقي كي يكون جامعاً للكل. برأيي أنّ الأكراد سيكونون الأحرص على نجاح المشروع الوطني العراقي لأنّ مصلحتهم كامنةٌ في ذلك.

❖ **الاستاذ اسعد تركي: غياب المثل الاعلى سبب الازمة**

بسم الله الرحمن الرّحيم، الإخوة الأحبّة، السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بوجود هذه القامات الفكرية والسّياسية والجهادية، يطيب لي الاستماع أكثر من الحديث لأنه وكما يقول المثل الانجليزي "الماء في حارة السقايين"، ولولا بعض الملاحظات لكان حديثي عبارةً عن نظرةٍ خاطفةٍ لمجمل العملية السّياسية. أستطيع تلخيص الأسباب الرّئيسة، إذ توالت الأزمات التي ذكرها حضرة الدّكتور برهم ومنها علاقة الإقليم بالمركز وآليات تشكيل حكومة المحاصصات الطائفية والسّياسية ومدى قدرة النّظام الانتخابي على التّأثير في الواقع إضافةً إلى آليات تشكيل مفوضيّة الانتخابات ومصداقيتها

ونسبة شفافيتها وآليات تشكيل الحكومة الاتحادية ونسبة استقلاليتها. لكن نستطيع أيضاً أن نضع علاجاتٍ سريعةً ومباشرةً بطبيعة الحال مثلما يرى ذلك أغلبية المفكّرين. وتتجسّد العلاجات السّريعة بتشكيل كتلةٍ برلمانيةٍ حاكمةٍ وكتلةٍ برلمانيةٍ معارضةٍ بشرط وجود مساواةٍ ماديةٍ ومعنويةٍ في الامتيازات كي يخمد التّلاهف وراء المواقع التّنفيذية من جهة، إضافةً إلى تشكيل كتلةٍ حاكمةٍ مع حكومةٍ تنفيذيةٍ على أن توضع صلاحيات تشكيل المفتشين العامين بيد الكتلة البرلمانية التي تترصّد أخطاء الحكومة. وبذلك، يتغير شكل هذه العملية السّياسية لكنّها تبقى علاجاتٌ ترقيعية.

ويعود السّبب الرّئيس إلى غياب المثل الأعلى الذي تؤمّن به الجماهير. ويضع لنا الأب الكبير للعراق وللأمّة محمد باقر الصّدر بقبسٍ من نورٍ فكرَه الخالد حيث قسّم المُثل العُليا إلى ثلاثة أقسامٍ هي: مثلٌ أعلى أوّل هو مثل التكراري المنخفض المنتزع من واقع الأمة، ومثلٌ أعلى ثانٍ لديه طموحٌ محدودٌ مشتقٌ من المستقبل، ومثلٌ أعلى ثالث مرتبطٌ بالحق المطلق. والمثل المشتق من طموحٍ محدودٍ من المستقبل، سيندمل في مكانه بعد حينٍ ويتحول إلى مثلٍ تكراريٍّ منخفضٍ ليندمل بعد ذلك بدوره ويتحول من مثلٍ أعلى إلى صنمٍ وتمثالٍ ليتجه بذلك القادة الذين يحشدون طاقاتهم باتّجاه تبنّيه. أمّا الإجراء الثالث الذي يعبّر عنه محمد باقر الصّدر فهو الإجراء التاريخي الذي سيتحول إلى طبقةٍ وراثيةٍ عائليةٍ حزبية. وفي المرحلة الأخيرة تتمزّق هذه الأمّة بعد أن يتسلّط عليها أكابر المجرمين. إنّ القوى السّياسية اليوم لا هي قادرةٌ على تجسيد هذا المثل الأعلى ولا رمّمت العلاقة مع المثل الأعلى الذي تتبنّاه الأمّة أصلاً، والمتجسّد بالمرجعيّة الدّينية العُليا الجامعة للشرائط متصدّيةً لرعاية شؤون الأمّة.

ينبغي الآن أن نقرع جرس الإنذار حول الازدياد المستمر في نسبة العزوف عن المشاركة في الانتخابات لأن ذلك سوف يُفقد النّظام السّياسي

القائم شرعيته من جهةٍ أخرى. ففي استمرار غياب الطّاقات والقوى الفاعلة في الأمّة، سوف يتم البحث عن ملاذاتٍ وحواضن إقليميةٍ أو محليةٍ أخرى باتّجاهاتٍ فكريةٍ سياسيةٍ وعقائديةٍ منحرفة. صحيحٌ أنّ جان جاك روسو في العقد الاجتماعي وتحديداً في الصّفحة 18 يقول إنّ الدّيمقراطية لم تتحقّق سابقاً ولن تتحقق أبداً لأنّ ذلك يخالف النّظام الطّبيعي للبشرية حيث تكون الغالبية هي الحاكم والأقلية هي المحكوم، ولكن نقول إنّ الأمّة إذا لم تجد أنّها قادرة على ترجمة همومها وآمالها وتطلّعاتها في المنظومة السّياسية القائمة سوف تنحرف باتّجاهاتٍ أخرى. أنا أطلب من مفكّر كردستان الحبيب والصّوت الوطني المخلص حضرة الدّكتور برهم صالح أن يضاعف جهده في نزع فتيل هذه الأزمة، لأنّ هذه المرة سيكون للوضع الإقليمي المتدهور تداعياتٌ خطيرةٌ على المشهد السياسي المحلي، لذلك على هذا الصّوت أن يرتفع عالياً لنزع هذه الأزمات. عُذراً لكنّني سأحتفظ بالدّقائق المُتبقية لي إلى الملتقى القادم. دمتم ذخراً مفكرين وصانعي قرارٍ سياسي. دمتَ ذخراً مفكّراً وحبيباً وصوتاً مخلصاً ودمتم ضيوفاً. السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❖ **الاستاذ هاني ادريس: اذا كانت العقدة في اطراف الصّراع فلن تُحلّ إلاّ بخروج أحد اطرافه**

بسم الله الرحمن الرّحيم والسّلام عليكم دكتور برهم صالح. أتمنّى أن تُجيبني بصراحةٍ على سؤالٍ يتعلّق بتوصيف الوضع بأنه أزمةٌ دوّامةٌ وصراعٌ سياسيٌّ مزدوجٌ بين كتلتَيْن عربيتَيْن نسميهما بتسميةٍ واضحةٍ "دولة القانون والعراقية" إضافةً إلى صراع حكومة الإقليم وحكومة المركز. طبعاً لا بدّ من تحكيم ثلاثة معايير في تحليل أي صراعٍ سياسي: أطراف الصّراع وقضية الصّراع ونوع الصراع. القضيّتان الحاسمتان هما قضية الصّراع وأطراف الصراع.

أمّا السّؤال الثالث فهو، وعذراً على تجاوزي الوقت المُخصّص لي، هل

علاقات الإقليم الخارجية عاملٌ سلبيٌّ أم إيجابيٌّ للمشروع الوطني العراقي؟ ومتى تكون هذه العلاقات سلبيةً أو إيجابيةً في حالة خلاف المكوّنات العراقية؟ عندما تختلف المكوّنات العراقية السّياسية في الدّاخل، عادةً ما تستقوي بعلاقاتها الخارجية لإضعاف هذا الطّرف الذي اختلفت معه أو لتقوية ذلك الطّرف الذي اتّفقت معه، فهل علاقات الإقليم الخارجية تنصبّ في مصلحة نجاح المشروع الوطني العراقي وبناء الدّولة الحديثة أم أنّها عاملٌ سلبيٌّ في هذا الجانب؟ إنّه تساؤلٌ تطرحه الكثير من الأطراف، وعذراً على الإطالة وعلى جُرأتي الكُبرى.

❖ **فخامة السيد عادل عبد المهدي: سوف نكتشف بعد حين أنّه لا خيار لدينا إلاّ العيش المشترك**

شكراً للدكتور برهم صالح على محاضرته القيمة والصريحة، الازمة العراقية الحالية تعتمد كيف أن نتفق ونختلف من زاوية النظر، كيف ننظر لها إذا كنا ننظر للعراق بوصفه بلدٌ ضعيفاً مفككاً جمعوه الانكليز لنبقى في دوامةٍ وأزمةٍ مستمرة، إذا كنا نعتبر العراق بلداً قوياً وهو كذلك، وله تاريخٌ عريقٌ ومشتركات كثيرة وفي هذه المشتركات تحصل خلافات، وهذه الخلافات تحمل كل أشكال الصراع سواءً كانت عشائريةً أم مناطقيةً أم مذهبيةً أم قومية، تاريخياً كانت هكذا واليوم هي هكذا. نحن أمام عراقٍ مليءٍ بمشتركاتٍ كثيرةٍ ولكن نحن اللاعب السياسي، النخبة السياسية والطبقة السياسية، تُقدّم الخلافات على المشتركات وتحول الأمر إلى أمرٍ جبريٍ أو احتسابي، وحروب كردستان السابقة من يدفع لها المال، فالأشياء كلها تصبح حسابية وخلافات نرى فيها وقائع جديدة غير صحيحة في المسيرة.

العراق الذي نريده قوياً، نريده ديمقراطياً، نريد أن نتعايش فيه، والذي تعايش عبر التاريخ، ونحن لم نصنع العراق بهذا الشكل، لم يفرض السنّة أنفسهم أو الشيعة أو الكرد أو التركمان أو المسيحين أو أي مكون آخر، كلهم

قائمون في العراق وتعايشوا في العراق واختلفوا وتفرقوا ثم عادوا ثم أتحدوا. قبل تأسيس الدولة العراقية كانت هناك ثلاث إمارات أو ثلاث ولايات في ظل منظومة أكبر إقليمياً متمثلة في الدولة العثمانية، تاريخياً كان العراق له سماتٍ سمّي العراق منذ القدم وهذا هو العراق يصغر يكبر يمتد يصبح عاصمةٌ للخلافة أو كرسياً للخلافة، ونحن الآن أمام طريقين لا ثالث لهما أما أن نقر إنّ هذه المشتركات كبيرة وعظيمة وكيف توزع وكيف تُقسم سواء كانت قدرةً سياسيةً أم كانت قدرات مالية أم كانت حقوقاً مالية كيف نتقاسم هذه المشتركات.

أو نعتقد أنه لا خلاص لهذا العراق إلا بالتقسيم حينها ندرك أن هذا خطرٌ كبيرٌ ونحوله إلى صراع المكونات وهذه المسألة لا تنتهي إذا انفصل إقليم كردستان، هذه المسألة لا تنتهي إذا تشكلت الأقاليم، حينها ينتقل الصراع إلى صراع كيانات، ولا تنتهي هذه المسألة، فأمّا أن نتفق بأنّ لنا مصالح مشتركة وهي كبيرة جداً، لكن ما هو حل من يفرض الحرب بسبب انانيات وبسبب صراعاتٍ غير مجدية، هناك عددٌ كبيرٌ ساهم في كتابة الدستور من الحاضرين، لم تكن هناك خلافاتٌ كثيرةٌ وأعقد المشاكل كانت تُحلّ لأنه لم يكن لأيٍّ منا موقع ندافع عنه ونريد له مزيداً من الصلاحيات، كنا نتكلم ونحن نحمل في الذاكرة مآسي الماضي، الظلم والاستبداد والدكتاتورية والقتل والاقصاء والمقابر الجماعية الكل كان يؤيد المبادئ الاساسية التي احتواها الدستور لكن عندما اصبحت لنا مواقع اصبحنا ندافع عن الموقع وامتيازات الموقع إذا كنت تشريعياً يجب أن أقوي السلطة التشريعية واذا كنت تنفيذياً يجب أن أقوي السلطة التنفيذية، وبالتالي اصبحنا نتصارع على مصالحٍ وليس على مشتركاتٍ أو على بناء دولةٍ، أو على بناء وطنٍ، أعتقد أمامنا خيارين لا ثالث لهما: إمّا أن نفعل المشتركات وأحسن الدكتور برهم صالح في تبيان هذه المشتركات ولم يخفِ عواطفه وهذه العواطف موجوده لدى الجميع.

الآن المكون السني في البداية رفض الفدرالية ورفض الإقليم بحجة

تقسيم العراق والآن يؤكد على هذه الفدرالية باعتبارها الحافظة للعراق، إذاً، نحن نتحرك بسرعة من موقفٍ إلى موقف آخر متناقض دون أن ننظف الارض التي نقف عليها، ولا نزال ندخل في تجارب تصادم واقتتال ثم نكتشف بعد عقد أو عقدين إنه لا خيار لنا سوى العيش المشترك، إذا لم تتولد حقائق جديدة عراقية أو إقليمية تقسم العراق، فالعراق لن يقسم، لو كان في إرادة الكرد الانفصال لانفصلوا ولكن ليس بإرادتهم لأن مصلحتهم الأساسية في بغداد وإذا كان من مصلحة الشيعة أن يؤسسوا شيعة - ستان أو أي مسمى آخر لعملوها من زمان لكن ليس في مقدورهم أن يفعلوا ذلك.

هناك حقوق وهناك حقائق كبيرة في تاريخ العراق تجذبنا نحو الوحدة لنؤسس لهذا العراق ما دامت هذه المركبات عائمة في الأفق فالخيار ليس ذاتياً، والخلاف سيفرض نفسه حتى بعد الاقتتال والذبح بعدها نعود لنؤسس من جديد ولن نؤسس شيئاً بعيداً عن الدستور الحالي، سنأتي لهذا الدستور ماذا يعطي من حقوق؟ كيف يؤسس لمكونات؟، وأنا أقول: هناك شراكة يجب أن تقوم ولا ندخل في التفسيرات القديمة الضيقة ستكون هناك شراكةٌ لمكونات حتى على مستوى الدولة لكن بتوازنات حقيقية وليس دكتاتورية الأقلية، فهي مرفوضة، وليس دكتاتورية الاغلبية فهي مرفوضة أيضاً، هناك مؤسسة تواجه مؤسسة ونصل إلى القرار الصائب.

لحد الآن مثلاً مجلس الاتحاد معطل، إلى حد الآن القوانين الاساسية معطلة، كيف نريد من الدستور أن يتحرك؟ وما زال فيه العشرات من القوانين معطلة ذلك يعني أننا لا نصل للحالة المطلوبة والحالة ليست شخصية لا فردية، لا يتحملها طرف واحد لا يتحملها رئيس مجلس النواب ولا يتحملها رئيس مجلس الوزراء ولا رئيس الجمهورية، في رأيي المشكلة هي كيف نبدأ برؤية هذا العراق كيف نفعل هذه المشتركات الكبرى لكي نطور بهذه المشتركات الكبرى آليات الحل، التي هي قدر وحقيقة لم نصنعها نحن، والتي

هي شيءٌ مفروضٌ علينا، سنكتشفها بعد أن نتصارع بعد أن نقتل بعضنا لنعود إليها، كيف نفعّل هذه المشتركات لنطوق بها تلك الخلافات.

❖ **الدكتور سلام الزوبعي نائب رئيس الوزراء السابق : لا خلاص لنا إلاّ حينما نُطلّق المشاريع الطائفية**

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً لأخي وحبيبي وصديقي العزيز الدكتور برهم صالح الذي تشرفت بالعمل معه في كابينة واحدة، وحينما غادرنا الحكومة ازدادت محبتنا اضعاف. ما تفضل به الدكتور برهم صالح تشخيصٌ وكنا نتأمل حلولاً، أنا أعتقد حينما يصار الطلب إلى أثنين من فريق يتكون من عشرة اشخاص قد يكون الاثنين ضحية، وقناعتي الشخصية ولا افرضها على الآخرين أنا أجد أن الأكراد ضحية للمنظومة السياسية العربية الفاسدة، تلك المنظومة العربية الفاسدة بالإجماع التي أنشأت لنا دكتاتوريات تربعت على شعوب الامة العربية، فأوردتها الذل والهوان، ولا يخفى عليكم قادة العرب الذين كانوا ترفع لهم الأعلام أخرجوا بالأحذية، لكن أتمنى على الأخوة الكرد أن لا يقعوا في فخ الصنمية القومية كما وقعت فيها العرب فيهلكون كما هلكت العرب.

أنا أعتقد أنه لا يوجد هناك انقسام اجتماعي عند العراقيين، الانقسام سياسي وأنا اتمنى من الساسة الكرد كما بكت برواز على مهند المرسومي حينما خرج خاسراً من برنامج (عرب آيدل) وأرجو أن تأخذوا المعنى الفلسفي في هذا المثل. شخصياً وجدت هذا المشهد حينما تبكي برواز الكردية على مهند المرسومي لأنه خسر السباق هذا درس قاسٍ، أتمنى على الساسة الكرد أن يبكوا على الساسة العرب، والعرب أيضاً يقدروا دموع الساسة الكرد، لكن هذا الموجود والمنظومة السياسية العربية ثلاثة ارباعها في كردستان تنسيق وعلاقات.

وأحيي الشعب الكردي وكل الحب لهذا الشعب العراقي العظيم الذي

اشهد أمام الله وأمام التاريخ أنه مستهدف على مر عقود من الزمن، لماذا لأنه شعب عراقي، أنا اقول أخواني كنا في الابتدائية في قراءة ابن خلدون قصة الراعي الذي يصيح جاءني الذئب فتخرج القرية ولا تجد الذئب، إلا أن يوماً خرج الذئب فعلاً فأكله، أنا اقول إن الكتل السياسية الرئيسية التي حكمت العراق على مدى عقد من الزمن حالها الآن حال الراعي لا أحد يسمع لها ابداً وصلت إلى مرحلة أكلها الذئب، والدليل على ذلك حينما أدار الشعب ظهره عنها في صناديق الاقتراع، واشتغلت الارقام وهي بالعشرينات وجعلوها بالخمسينات. إذا كنتم تتصورون الحكم فريسة غنيمة فعلينا أن نتعظ من الذين سبقونا فصدام حسين بنى (18) قصراً في العراق ولم يستطع الدخول لقصر واحد غادرهن رغم انفه، المشروع السياسي السني فاشل والمشروع السياسي الشيعي فاشل والمشروع السياسي الكردي له خصوصية، هم لديهم مذهب واحد ونحن في صراع طائفي مذهبي. المشكلة في العراق هناك صراع سياسي مذهبي لابد الاعتراف به، الاخوة الاكراد مذهبهم واحد ومنسجمون وإن اختلفوا، أنا اقول على الذي يطالب الأكراد أن سؤاله متأخر أين كنت منذ عشر سنوات.

أنا اقول العراق أمام ثلاثة خيارات: الخيار الأول أن تستمر هذه الكتل السياسية الثلاث بهذا الظلم القاسي والدماء والقتل والنهب وهذا لن يستمر إن شاء الله، فالعراقي صبر لمدة عقد من الزمن وما عاد يحتمل. الخيار الثاني: التقسيم أطمئن سيادة نائب رئيس الجمهورية وأقول له والله لا يوجد سني شريف يفكر بإقليم سني ابداً وأنا أنقل لكم من واقع الحال ولكن اختلاف المصالح والشركاء هم الشركاء نفسهم، ولكن هناك اطراف تدفع بهذا الاتجاه، وهناك ممارسات وكذلك تتذكرون في الوقت الذي تعصف به العصابات في الانبار وتقتل الناس في الانبار، وعصابات في الشعلة تقتل أهل الشعلة يذهب أهل الانبار بسياراتهم لكي ينقذوا أهل كربلاء من السيول والامطار ويستقبلهم أهل كربلاء وهذا درسٌ عظيمٌ وكبير، أنا اقول إخواني

نحن أمام خطرين، خطر التقسيم وإن شاء الله بجهود العراقيين لن يتم التقسيم نبارك لكل الانجازات التي لا تجري على حساب دماء العراقيين، وأنا اقول: لا خلاص لنا إن لم نخرج من هذه المشاريع الطائفية الثلاث، المشروع السياسي الشيعي والمشروع السياسي السني والمشروع السياسي الكردي ونرتقي إلى المشروع العراقي الذي يعتمد على البحث العلمي وبناء الدولة ونؤسس إلى دولة مدنية فقد مضى زمن الاحزاب المؤدلجة والشعارات المرفوعة. الشعوب لا تفارق الشعارات، الشعوب تبارك ما يقدم لها من خدمات وأمن حقيقي، ديفيد كامرون قطع أجازته من باريس لأن جندياً بريطانياً متقاعداً قُتِلَ في لندن ومثلما قال الاخ درويش (500 عراقي قُتِل، والدولة لا تحرك ساكناً).

❖ **الاستاذ قيس العامري هل اتفاق اربيل تبنى المشروع الوطني؟ وهل أن علاقات الاقليم الخارجية تشكل قوةً أم ضعفاً للمشروع الوطني؟**

بسم الله الرحمّن الرحيّم، اشكر الدكتور برهم صالح على فصاحته وصراحته ووضعه النقاط على الحروف وتشخيصه للكثير من المشكلات ودبلوماسيته العالية في الرد على الاسئلة، لكن أتمنى منه أن لا يكون دبلوماسياً في الردّ على اسئلتي وأن يتحدث بصراحة كما عهدناه وفصاحة كما عرفناه.

أنا أنطلق من تاريخ قديم هو عام 2010، اتفاق اربيل الذي تم بموجبه تشكيل الحكومة، هل يعتقد الدكتور برهم صالح وهو القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني والمناضل السابق أن هذا الاتفاق مبني على أسس تبني الدولة وعلى حق مشروع وطني أم إن هذا الاتفاق أوجد حالة من تقاسم لمصالح هذا الطرف أو ذاك وعجزت هذه الاطراف عن تحقيق هذا الاتفاق. وهل إن مبدأ الشراكة الذي تحدث عنه الدكتور برهم صالح ينطلق على وفق ما جاء في اتفاق اربيل الثاني والسليمانية والنجف الذي حضره الدكتور، هل

هذا يتوافق مع الشراكة التي تمّ على اساسها تشكيل الحكومة، أنا لا أعتقد أنه كان مبنياً على أسس المشروع الوطني الذي تتحدث عنه.

سؤالي الثاني : دكتور برهم صالح الذي عرفناه مدنياً ليبرالياً عاش لفترة في الغرب يتحدث اليوم بلغة الدولة القومية أو بحقوق القومية في تشكيل الدولة وهو تحدث في بداية محاضرته عن أن الدول بنيت على أسس اقتصادية أو تنمية حديثة، فالدول الحديثة الناجحة تبنى على أسس التنمية ومشروع المواطنة يجذب المواطن على اسس الخدمات والاقتصاد والتعليم والصحة، وأن الكثير منا الآن من هم يمتلكون مواقع مهمة في النظام العراقي الجديد غير مستعدين عن التنازل عن جنسيات منحت لهم، الآن هل هذه الدول توفر لهم الاسس في المواطنة هذا السؤال الثاني؟

السؤال الثالث: قد أكون تجاوزت أكثر من اللازم، العلاقات الخارجية للإقليم هل هي عامل سلبي أم ايجابي للمشروع الوطني العراقي، ومتى تكون هذه العلاقات سلبية أو إيجابية في حالة خلاف المكونات العراقية؟ عندما تختلف المكونات العراقية السياسية في الداخل عادة ما تستقوي بعلاقاتها الخارجية لإضعاف هذا الطرف الذي اختلفت معه أو لتقوية ذلك الطرف الذي اتفقت معه فهل علاقات الإقليم الخارجية تنصب في مصلحة نجاح المشروع الوطني العراقي وبناء الدولة الحديثة أم عامل سلبي في هذا الجانب، وهذا التساؤل تطرحه الكثير من الاطراف وعذرا على الإطالة وقد أكون جريئا أكثر مما استحق.

تعقيب الضيف: المشكلة تكمن في تركيبة الدولة وتوافقاتها

شكراً جزيلاً على هذه الأسئلة المباشرة والمهمّة، وحقيقةً أشكر الإخوة على ملاحظاتهم ومداخلاتهم وما تفضّل به أستاذي السّيد عادل عبد المهدي عن المشتركات بين المكوّنات العراقية وهي أكثر بكثيرٍ من اختلافاتنا. إنّها حقيقةٌ واقعةٌ وموجودةٌ لكنّها بحاجةٍ إلى نخبةٍ وآباء مؤسّسين لهذا النّظام ولهذا

المشروع الوطني كي نتمكّن من التّمسك بهذه المشتركات.

أمّا بالنّسبة لما تفضّل به الأستاذ هاني إدريس حول أطراف الصّراع أو قضية الصّراع، برأيي إنّ أطراف الصّراع مهمّةٌ كما أنّ مزاج الأشخاص والقادة أيضاً مهم. إختصار أطراف الصّراع بدولة القانون والقائمة العراقية وربما الكتلة الكردستانية برأيي هو تبسيطٌ للموضوع وأنت تعرف أنّ في داخل القائمة العراقية الكثير من قضايا الصّراع والعديد من الأطراف إن صحّ التّعبير لذلك فالقضية أكثر تعقيداً.

أعود إلى تلك الأسئلة التي تفضّل بها الأستاذ قيس العامري محددةً بقضية اتفاق أربيل في اتّفاق النّجف أو اتفاقية أربيل الثانية. برأيي، كل هذه الاتفاقيات مؤشراتٌ أو تجليّاتٌ للأزمة. أنا لست بصدد تجاهل هذا الموضوع ولكن ما حدث في اتفاق أربيل الأوّل في ما يخصّ حكومة الشراكة وغير ذلك لم يتم تجسيده عملياً لأسبابٍ مختلفةٍ ولست بصدد تحميل طرفٍ دون آخر مسؤولية هذا الموضوع. هذه تحرّكاتٌ سياسية تجلّت في النّجف في أربيل الثانية لكنّها ليست بحلولٍ للقضية لأنّ القضية برأيي هي قضية تركيبة الدّولة وأُسسها وأُسس هذه التّوافقات التي نتحدّث عنها.

في ما يتعلّق بالدّولة القومية، ربّما لم يكُن كلامي فصيحاً بما فيه الكفاية وربّما أخطأتُ في إيصال الفكرة. لقد قلت أنّني ككرديٍّ مؤمنٌ ولي تطلّعٌ إلى الدّولة الكردية ولكن يقيناً لديّ تصورٌ مغاير. أنتم سادةٌ مفكّرون ولكم تقديرات، وبالنّسبة إليّ فلديّ تصوّرٌ للموضوع القومي. إنّني أرى أنّ الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وحتّى الشرق بأكمله الذي يحتوي على المسلمين وغير المسلمين قد تضرّر كثيراً من استيراد مفاهيم خارجةٍ عن سياقاتنا الاجتماعية والتّاريخية. أنا رجلٌ أؤمن بالحداثة وأؤمن بالتّطور وعشت في الغرب مدّةً طويلة، لكنّ الكوارث التي لحقت بنا في الشرق الأوسط في القرن العشرين كانت بأكملها مستوردة.

مصلحة الأكراد في تواصلهم مع جيرانهم العرب ومع الترك والفرس

يبقى الكردي معتزاً بكرديته والعربي معتزاً بعروبته، لكن مفهوم الدّولة القومية كما أتى به الأوربيون إلينا كان مسبباً لكثيرٍ من المشاكل في هذه المنطقة. فظهرت تحرّكات تركيا الفتاة ومن ثم القوميين العرب واليوم القوميين الأكراد الذين يريدون أحياناً تكرار التّجارب نفسها وبإذن الله لن تتكرّر.

ما أشتركُ فيه ككرديٍّ مع مواطنٍ عربيٍّ ديمقراطيٍّ أكبر ممّا أشترك فيه مع كرديٍّ أصوليٍّ يؤمن بالإرهاب والقتل والتكفير. إنّ مصلحة الأكراد الاقتصادية والأمنية والسّياسية تكمن في تواصلهم مع جيرانهم العرب ومع الأتراك والفرس. يُشكّل الانعزال القومي مفهوماً خطيراً أدّى بنا إلى الكثير من المتاهات في الشرق الأوسط. أما المفهوم الثاني المستورد فكان الشيوعية ولست بصدد الدّخول في نقاش ذلك المفهوم. والمفهوم الثالث الذي عرّضنا للكثير من المشاكل هو العلمانية بالشكل الذي استورده كمال أتاتورك في تركيا ومحد رضا شاه في إيران والتي أدّت بنا إلى متاهاتٍ وحتّى إلى التّطرف الدّيني وهذه الحالة الإشكالية في علاقة الدّين بالحياة العامّة في الشرق كانت بسبب هذا المفهوم.

محاولة تجاوز التاريخ أحد مشاكلنا

أنا مؤمنٌ بالتواصل مع حضارة العالم لكننا لن نتجاهل الأُسس والوقائع والحقائق التّاريخية فالتّاريخ حاكمٌ في بلادنا. وربما يكون تجاوز التّاريخ أحد مشاكلنا المناقضة للحداثة والتّطور. رفضنا الدّين في الحياة العامّة باسم الحداثة وانظروا ماذا حدث. طبعاً أنا ضد إقحام الدّين في السّياسة وضدّ استخدام الدّين كوسيلةٍ للمحاججة السياسية فأنا رجلٌ مدني. في المقابل، إنّ مفهوم العلمانية كما طبّقه أتاتورك ومحمد رضا شاه والقوميون العرب والعسكر الذين أتوا بهذا الفصل بين الدّين والحياة العامّة أدّى إلى ظهور هذه التّيارات

المتطرّفة. أرجو ألّا يُفهم من كلامي أنّني أدعو إلى تلك الدّولة الانعزالية. أنا كرديٌّ أعتزّ بكرديتي ولكنّني حقيقةً، وهذا ما تفضّل به الأستاذ عادل، أعتقد أنّ الغالبية العظمى من الأكراد يرَون مصلحتهم في التواصل مع العراق الذي لا يحكمه حاكمٌ قويٌّ يستخدم موارد النّفط لبناء منظومةٍ أمنية.

◄ نحتاج إلى ضمانات لئلّا تتحول الحكومة بديلاً للدّولة والوطن

إنّ المطلوب في الدّول النّفطية، كالعراق الذي تغيب فيه مؤسّساتٌ قوية، ضماناتٌ لعدم تحوّل الحكومة إلى بديلٍ عن الوطن والدّولة، وهذا نقاشٌ يستحق أن نغوص فيه. نعاني في كردستان من نفس المشكلة، لا تظنّوا أنّها مشكلةٌ متعلّقة ببغداد. فحكومة الإقليم خصوصاً بعد عام 2003 حتّى اليوم، لها من مقوّمات القوّة أن تستقوي بواردات النّفط وغير ذلك إذا لم نضع الضّوابط الحقيقية لها. وقد كنتُ في السّابق رئيس حكومة الإقليم، ولا أسمح لهذه الحكومة أن تستعمل قوّتها للتّجاوز على حقوق الفرد، فالقضية ليست قضيةً عربيةً كرديةً وإنما هي قضيةٌ إنسانيةٌ موجودةٌ في أمريكا وفي كل دول العالم. يجب البحث عن ضماناتٍ للفرد كي لا يتجاوز عليه الحاكم، خاصةً الحاكم المستقوي بواردات النّفط، وهذا أصل المشكلة في العراق.

◄ ضرورة توافق العلاقات الخارجية لكردستان مع الحكومة الاتحادية

كان الكثير ينظر في المدّة الماضية قبل سقوط نظام صدام إلى كردستان على أنّها بؤرة توتّرٍ وأنّه سيكون لجيران العراق مشاكل كثيرةٌ معها. واليوم أقول إنّ لكردستان علاقاتٌ جيّدةٌ مع كل جيران العراق، وأتمنى على السّياسة الخارجية العراقية أن تكون في حالة وئامٍ أفضل مع المنطقة. إنّ أخي وصديقي وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري ليس هو المعني الوحيد بالشأن الخارجي فلا شكّ أنّ السّياسة الخارجية متأتّيةٌ من مجموعة اعتبارات، وليس فقط من وزارة الخارجية. لا يمكن النّظر إلى علاقاتنا الخارجية وكأنّ الإقليم

خطرٌ على العراق. على بغداد أن تستثمر هذه العلاقات لمصلحة الوضع العراقي. في المُقابل، قبل مدّةٍ وجيزةٍ ومن دون الغوص في التّفاصيل، كانت بعض القوى السّياسية في بغداد تتواصل مع عواصم إقليميةٍ للتّنسيق والضّغط على الوضع الكردي وهذا غير صحيح. برأيي، في ظلّ أجواء الثّقة والتّفاهم، يجب على العلاقات كردستان الدّبلوماسية والخارجية أن تكون متوافقةً بالكامل مع السّياسة الخارجية العراقية فالدّستور يحدّد أنّ السّياسة الخارجية هي من اختصاصات الحكومة الاتحادية وليس حكومة الإقليم.

❖ **الإعلامي إبراهيم الصميدعي : النّضال اليوم أمام مفهوم الأمّة والدّولة الوطنية**

السّلام عليكم. قطعاً، ثمة حقباتٌ لا يمكن أن نتجاوزها في أقل من منتصف القرون الوسطى بعد حرب الثلاثين في أوروبا التي قضت على نصف رجالها وهو الفكر الدّيني الذي أثبت فشله في العراق، وهو الآن في مصر وتونس. إن لم نتخلّص من هذا الفكر لن ننجح في بناء الدّولة، وكلّما اقتربنا من الفكر المدني كُلّما اقتربنا من إنتاج خطابٍ جميلٍ كالخطاب الذي تكلّم به جناب الدّكتور برهم صالح، خطابٌ قائمٌ على فكرة التخلّص من الفكر الدّيني وإعطاء الفرصة للفكر المدني لينتج الدّولة. غير أنّ ما صدمني اليوم هو الفكر القومي المتمترّس داخل شخصية الدّكتور برهم صالح. وفي الجزء الثاني، نحن ننظر اليوم بوصفنا مثقفين إلى مفهوم دور الأمّة في أوروبا كنموذج، وفي أوروبا لم تكن الأمّة داخل الدّولة الواحدة قبل الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن تخلّصت من الفكر القومي. قال الدّكتور برهم صالح: "الكردي مثل العربي يريد الدّولة القومية"، وأنا أقول كمثقّفٍ بعد أن عشت عشر سنواتٍ من الفكر القومي، إنّني أكتشف اليوم أنّ أكثر من 90 في المئة من الشباب العربي يعتقد أن أسخف عقيدةٍ آمن بها هي فكرة الدّولة القومية. إنّني أعتقد أنّ النّضال اليوم مكرّسٌ لمفهوم الأمّة الوطنية والدّولة الوطنية والعراق كأمّةٍ وكقومية، وهذا ما أتمنّاه من شخص الدّكتور.

سأطرح سؤالَيْن على الدّكتور برهم صالح لكن أقول للسيد عبد المهدي قبل ذلك أنّ أسباب استقالتك من منصبك انتفت وعودتك أصبحت ممكنة، وأتمّنى أن ترجع وتُملي الفراغ الدّستوري. أمّا السّؤال للدّكتور برهم صالح: أنا أعتقد أنّنا بحاجةٍ إلى اعترافٍ من الاتحاد الوطني الكردستاني بشكلٍ صريحٍ وواضحٍ قبل الاعتراف من البيت الكردي بأنّ فخامة الرّئيس جلال طلباني عافاه الله غير قادرٍ على العودة إلى منصبه كما ونطالبهم بعدها أن يحسموا الموضوع ونريد بديلاً لهذا الأمر.

أمّا السّؤال الثاني فلا أريد جواباً عليه ولكن أقول إن التّوافقية الثنائية بين الحزبيْن الرئيسييْن في إقليم كردستان هي توافقيةٌ مشابهةٌ للوضع العراقي ومهدّدةٌ بأن تكون مشكلةً فهل ستبقى مشكلةٌ أم ستتحوّل إلى ثنائيةٍ حزبية؟ شكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور علي السعدي: لماذا يتقدم السياسيون في كل مجلس ويتقدم الشعب في كل موت؟**

السّلام عليكم. لدي ملاحظتان على هامش الموضوع. أولاً، لماذا يتقدّم السّياسيون في كل مجلسٍ ويتقدّم الشّعب في كل موت؟ ثانياً، إنّ السّؤال الذي طرحه الأستاذ نصّار الرّبيعي والذي قد يطرحه الإخوة له بحوثٌ كاملةٌ منشورةٌ في "جريدة المواطن". وأستطيع أن أتحدّث بحيثيّاته وحلوله وخلاصته التي تقول إنّ القرار للأكثرية والسّلطة للأقلية وهذا ليس مجالنا.

من جهةٍ أخرى، هناك سؤالٌ يطرح نفسه: لدينا كل هذه العقول فأين الحكمة؟ وكل هذا الضجيج فأين القرار؟ من مفارقات الوضع العراقي أنّ هذا الإسم الذي تغنّت به الأزمنة ورسم ملامح الحضارة يَقتل اليوم من هم بلا أسماءٍ ولا ملامح لكنّنا نقول للعراق واسمحوا لي بهذه الأغنيات:

"لا الأغنيات من الحجارة ولا الحروف من المحابر
الشمس أغلقت النّهار وتهدّلت قبب المنائر
كل المدائن أعلنت يوماً بما فعلوا تجاهر
أفنيت أُفُقَك في الغُبارِ كرمى لحالكة الضّمائر
وتخضّبت منك الدّفوف ولها بما عَلَتْ البشائر
لا يومٌ يخلع صوتك ولا الحياء عن الحرائر
هرمت قوارير العطور خوفاً على دفق الضفائر
رسم الفرات على دمي وشماً وعلى جسدي دوائر
فترقرت مُقل السّماء وتوضّأت خطب المنابر
إنّ لفكرك أن يصوغ قصصاً لتؤنسها الدفاتر
فلقد توارثت الدّهور ما عهد دجلة إن يغادر

كلمة أخيرة للضّيف

مرّةً أخرى أوجّه الشّكر لسماحة السّيد الجليل وأستاذنا الفاضل وأنت من الآباء المؤسسين لهذا المشروع الوطني، أشكرك وأشكر سماحتك. وأشكر الأستاذ والأخ العزيز الدّكتور إبراهيم بحر العلوم على هذه الدّعوة وعلى لقاء هذه الوجوه الطّيبة والأصدقاء الأعزّاء. أغتنم هذه المناسبة، وتعقيباً على الاقتراح الذي تفضّل به الأستاذ عامر، وأوّجه لكم الدّعوة في هذا الملتقى، أن نلتقي في السّليمانية، فأنتم مدعوّون كفاءاتٍ وشخصياتٍ عراقيةً محترمةً ومقدّرةً أن تأتي إلى كردستان إلى السّليمانية وإلى أربيل وأن يكون الملتقى فرصةً لحوارٍ حقيقيٍّ حول هذه المشاكل التي نعاني منها عسى ولعلّ أن نتجاوزها. إنّها دعوةٌ مفتوحةٌ إلى الوزراء السّابقين بناءً على هذا المقترح أن

يتفضّلوا إلينا ويساعدونا بخبراتهم وإمكانياتهم لحلّ بعض هذه الإشكاليات التي نعاني منها.

مرّةً أخرى، كانت ليلةً سعيدةً وأمسيةً مفيدة، استفدت كثيراً منكم وأشكركم على حضوركم وإتاحتكم الفرصة الطيّبة لي. شكراً جزيلاً والسّلام عليكم.